

Distr.: General
13 May 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والسبعون

البند 115 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات
أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 10 أيار/مايو 2024 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة
الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة بأن تشير إلى قرار حكومة تايلند الملكية تقديم
ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الفترة 2025-2027، وذلك خلال الانتخابات التي ستجرى
في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2024 في نيويورك، ضمن إطار الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.

كما تتشرف البعثة الدائمة لتايلند بأن تحيل طيه تعهدات تايلند والتزاماتها الطوعية إزاء لترشح
المذكور أعلاه، عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60 (انظر المرفق). وفي هذا الصدد، ستكون البعثة ممتنة
جدا للأمانة العامة على تعميمها هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند 115 (ج) من القائمة الأولية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/79/50

240524 170524 24-08517 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 10 أيار/مايو 2024 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة

ترشح تايلند لعضوية مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة 2025-2027

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة بموجب قرار الجمعية العامة 251/60

- 1 - على الصعيد الوطني، تتعهد تايلند بما يلي:
 - استكشاف إمكانية الانضمام إلى المزيد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، أو التعجيل، حيثما أمكن، بعمليات التصديق عليها⁽¹⁾.
 - اتخاذ خطوات نحو وضع وتنقيح التشريعات والسياسات والأنظمة لجعلها متطابقة مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، التي تشكل تايلند طرفاً فيها، وضمان فعالية تنفيذ هذه المعاهدات على الصعيد الوطني.
 - الأخذ، خلال صياغة السياسات والتشريعات وتنفيذها، بالتوصيات الواردة من هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وبالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وبالتوصيات التي قبلت بها تايلند في الاستعراض الدوري الشامل.
 - تعزيز الحوار البنّاء بين الحكومة والأطراف المعنية الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، بهدف النهوض بحقوق الإنسان في البلد وحمايتها.
 - الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان، متمحور حول الإنسان، في وضع وتنفيذ القوانين والسياسات، وكذلك خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ومنها الخطة الوطنية الثالثة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة آراء واحتياجات الشرائح الضعيفة والفئات الأكثر تضرراً، بغية الحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز النمو الأشمل.
 - تعزيز شفافية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واستقلاليته وفعاليتها بما يتماشى مع مبادئ باريس.
 - مواصلة إحراز تقدم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في جميع مجالات الحياة.
 - مواصلة جهودها من أجل الوصول إلى الفئات الأكثر تضرراً عن الركب، كالأشخاص ذوي الإعاقة والسجناء وعديمي الجنسية والمهاجرين، وذلك بغية تعزيز وحماية حقوق الإنسان وبناء مجتمع شامل يتيح للجميع، بمن فيهم الشباب، تحقيق إمكاناتهم الكاملة والمشاركة في عمليات صنع القرار ذات الصلة، لا سيما في مرحلة ما بعد جائحة مرض ما بعد فيروس كورونا (كوفيد-19).
 - تعزيز الحق في الصحة لكل من يعيش في البلد، وتعزيز الوصول إلى الخدمات الصحية بأسعار معقولة للفئات الضعيفة، وبما يتماشى مع مبدأ التغطية الصحية الشاملة.

(1) تايلند حالياً طرف في سبع معاهدات دولية أساسية في مجال حقوق الإنسان، هي: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، زاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

- النهوض بدور قطاع الأعمال في تعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل البلد، وذلك بوسائل منها وضع خطة العمل الوطنية الثانية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وإقامة حوار بين الدولة والأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية.
- وضع سياسات وتشريعات تعزز وتحمي حقوق الإنسان في الفضاءات الرقمية والإلكترونية، على ضوء التكنولوجيا الجديدة، والعمل مع الجهات الشريكة المعنية لأجل مواجهة التحديات من قبيل المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة والحق في الخصوصية، مع الاستمرار كذلك في سدّ الفجوة الرقمية القائمة في المجتمع.
- مواصلة جهودها الرامية إلى الإسهام بنشاط في تعزيز حقوق الإنسان ضمن سياق العمل المناخي والحدّ من مخاطر الكوارث، وذلك بالأخص من خلال تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية والفئات الهشة.

2 - على الصعيد الإقليمي، تتعهد تايلند بما يلي:

- مواصلة القيام بدور نشط في تعزيز حقوق الإنسان والإسهام في النهوض بها داخل المنطقة من خلال الآليات الإقليمية لحقوق الإنسان، ومنها بالأخص اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وإنجاز ذلك بوسائل منها استكشاف إمكانية أداء دور أكبر في مجال الحماية من قبل اللجنة الحكومية الدولية واللجنة المعنية بتعزيز حقوق المرأة والطفل وحمايتها التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والتعاون مع المجتمع المدني.
- التعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومع الجهات الشريكة الأخرى على تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان داخل المنطقة، ومنها بالأخص حقوق الطفل والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة.
- القيام بدور رائد في تسريع نسق تنفيذ الخطة الرئيسية التمكينية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2025 لأجل تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن الركائز الثلاث كلها لجماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتحفيز التزام الدول الأعضاء بإحلال مجتمع شامل للجميع.
- الدخول، من خلال أطر التعاون الدولي ذات الصلة، في تعاون مع بلدان المنطقة على مكافحة الجرائم عبر الوطنية، ومنها بالأخص الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص واستغلال الأطفال وإساءة معاملتهم عبر الإنترنت، ومراعاة الاحتياجات المحددة للضحايا، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة.

3 - على الصعيد الدولي، تتعهد تايلند بما يلي:

- دعم عمل مجلس حقوق الإنسان وغيره من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، من دون تمييز.
- الدعوة إلى عدم تسييس حقوق الإنسان ومواصلة العمل لأجل دعم دور مجلس حقوق الإنسان باعتباره منتدى للحوار البناء، وتعزيز الدور المتدرج للمجلس في منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان على أرض الواقع.

- مواصلة دعم عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال التبرعات، والدعوة إلى استقلالها وحيادها.
- المشاركة البناءة في العمل الفعّال الذي تقوم به الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ومواصلة تعزيز هذا العمل، ومراعاة ما يصدر عنها من توصيات داعية إلى تحسين أوضاع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.
- مواصلة الحوار مع كل الأطراف المعنية والتعاون معها على تناول الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بوسائل منها التعاون الإنمائي، حتى يكمل هذا التعاون الجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- دعم التعاون التقني وبناء القدرات وتوفيرهما باعتبارهما من الأدوات المساعدة للبلدان على تعزيز إعمال حقوق الإنسان في أرض الواقع.
- مواصلة تقديم الدعم للمناقشات والجهود الرامية إلى زيادة تعزيز فعالية مجلس حقوق الإنسان ومعاودة عمله، بما في ذلك من خلال إقامة المزيد من أوجه التآزر بين التقدم المحرز والأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها مختلف كيانات الأمم المتحدة، فضلا عن معاودة أعمال آليات المجلس ذات الصلة، ومنها بالأخص الاستعراض الدوري الشامل.
- المشاركة بنشاط وفعالية في المناقشات والمفاوضات الدائرة بشأن وضع صكوك دولية تؤثر على حقوق الإنسان وتتناول مجالات من قبيل التأهب والاستجابة للجوائح، ومكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.